محمـــود ســـامي الإمـــام
عضو مجلس الشيوخ
01008021818
m.samy@ms-elemam.com

المصري
الديمقراطي الاجتماعي

التقرير عن خطة العام الرابع (٢٢/٢١)
من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة (٢٠١٩/١٨- ٢٠٢٢/٢١)

اشتملت وثيقة خطة التنمية المستدامة الحالية على ٦ أقسام، القسم الأول حول التطورات الاقتصادية العالمية الحالية، والثاني حول الإطار التنموي للخطة والأهداف الخاصة بها، والثالث حول الصورة الكلية للاقتصاد المصري والخطة الاستثمارية وتقسيماتها القطاعية، أما القسم الرابع فيهدف لعرض التطورات التي حدثت والمستهدفة في القطاعات المختلفة للاقتصاد، والخامس يتناول أبعاد التنمية الاجتماعية والبشرية، والقسم السادس يركز على التنمية المكانية بمعنى توزيعات التنمية على الأقاليم الجغرافية المختلفة في مصر.

سوف نركز في هذا التقرير المقتضب على عدد من تلك المحاور، لمحاولة فهم أوسع للخطة التنموية التي اقترحتها الحكومة والوصول لتوصيات من شأنها تعميق معنى الاستدامة في الخطط التنموية في مصر.

آفاق وتوقعات النمو في السنة القادمة

- بُنيت التقديرات الحالية لمُعدلات النمو الاقتصادي والمستهدفات على فرضية إحكام السيطرة واحتواء جائحة فيروس كورونا مع نهاية العام ٢٠٢١، وهو شيء يبدو من وجهة نظرنا أمرًا مستبعد التحقق؛ نظرًا لأن الموجة الثالثة للفيروس، والمُمتدة حتى نهاية النصف الثاني من عام ٢٠٢١ جاءت أشرس من الموجات السابقة نتيجة التحورات العديدة التي طرأت على الفيروس وأخرها السلالة الهندية.

أيضاً تفترض الخطة أن ظهور اللقاحات وحملات التطعيم التي تقوم بها الدولة سوف تساعد على تحقيق هذا السيناريو المتوقع، في حين أن الواقع يشير إلى صعوبة تحقق ذلك، فعلى الرغم من قيام الحكومة بالتأكيد على توافر المخصصات اللازمة لشراء اللقاحات الكافية لتغطية كافة فئات الشعب الواجبة التطعيم، إلي أن واقع الحال وكافة الاحصائيات الدولية تشير أن اتاحة اللقاحات من الشركات المصنعة لجميع الدول لا تزال مستحيلة، وأن الأولوية متاحة لمواطني الدول المصنعة للقاحات. أنّ مُعدلات التطعيم التي رصدناه خلال الفترة السابقة، وما أعلنته الحكومة عن عدد اللقاحات التي وصلت للبلاد، والمتوقع وردوها قريبا، تُنبئ على استمرار أعمال التطعيم حتى بداية العام القادم ومع دخولنا في فصل شتاءٍ جديد يصاحبه حملات تطعيم جديدة للسلالات جديدة للفيروس على غرار فيروسات الأنفلونزا الموسمية.

- الجدير بالذكر أن مصر لم تُغلق اقتصادها بشكلٍ كبير منذ الجائحة، لكن قطاعات مثل السياحة التي تمثل أعلى القطاعات الاقتصادية من حيث النمو المستهدف في ٢٢/٢١ ويبلغ حسب الخطة ٢٣.٢٪ سوف تتأثر بعدم سرعة تغطية اللقاحات لنسبة كبيرة من المواطنين، كذلك يُتوقع أن تتأثر قطاعات اقتصادية أخرى خاصة الخدمية نتيجة التباطؤ في أخذ اللقاحات نتيجة الحاجة إلى استمرار الإجراءات الاحترازية والتباعد وتقليل عدد الموظفين والعملاء.

محمـــود ســـامي الإمـــام
عضو مجلس الشيوخ
01008021818
m.samy@ms-elemam.com

- أيضاً أشارت وثيقة الخطة إلى أنه ليس باستطاعة أحد التكهن – بدرجة عالية من الثقة – من أن تسترد اقتصاديات العالم عافيتها، وتعود المبادلات الدولية، وحركة السياحة والسفر للنمو السابق قبل وقوع الأزمة.

- بناء على ما سبق لدينا قناعة أن معدل النمو المستهدف في الخطة والبالغ ٥.٤٪ غير قابل للتحقق، وأنه يمثل سيناريو متفائل للغاية. وقد ارتكزت وزارة التخطيط في تحليلها إلى توقعات المؤسسات الدولية، ووكالات التصنيفات الائتمانية، وبناءًا على ما رأيناه من توقعات نفس الجهات خلال العامين الماضيين، فقد أثبتت التجربة أن كافة تلك التوقعات جاءت متفائلة لأسباب تتعلق بمحاولة تحسين التوقعات الاقتصادية، وزيادة حالة الثقة بين المستثمرين والمستهلكين على السواء ومحاولة إخراج الاقتصاد العالمي من حالة الركود في أسرع وقت ممكن.

- ونرى أن تضع وزارة التخطيط خطة متحفظة مبنية على تحليل حساسية "Sensitivity analysis" تضع به سيناريو جديد، تمثل خطة جاهزة مرنة لتعديل المستهدفات سريعا، ومن المعروف أن معدلات النمو المتوقعة تؤثر في تحديد حجم الاستثمارات الكلية المستهدفة، وبالتالي عدم التحفظ في تحديد معدل النمو الكلي والقطاعي المستهدف قد يؤدي للبدء في مشاريع كبيرة، قد نعجز عن استكمالها نتيجة عدم توفر التمويل اللازم لها، مما قد يتطلب معه التوسع في الاقتراض أو السحب من أولويات أخرى هامة لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الأقل أولوية في السنة محل الخطة.

خطة الاستثمار الكلية (التوازن الاقتصادي العام)

- توضح خطة الاستثمار الكلية في الخطة كما هو موضح في الجدول (١٣/٣) أن المستهدف هذا العام يبلغ ١.٢٥ تريليون جنيه مصري، موزعة إلى ٩٣٣ مليار جنيه ممولة من الاستثمارات العامة وبنسبة ٧٥٪ تقريبا من الخطة، في حيت تبلغ الاستثمارات الخاصة المستهدفة مبلغ ٣١٧ مليار جنيه وبنسبة مشاركة ٢٥٪ من الخطة.

- تشير الخطة إلى زيادة الاستثمارات العامة بشكل غير مسبوق وتبادل الأدوار والوزن النسبي مع الاستثمارات الخاصة والتي كانت تغطي أكثر من ٥٠٪ من الاستثمارات الكلية منذ سنوات قليلة ، وهو توجه اقتصادي يعطي انطباع إلي المحللين الاقتصاديين عن ضعف الحماس لتشجيع الاستثمار الخاص لقيادة عملية التنمية، والتوجه للاقتصاد الحكومي، وهو بالتأكيد ليس توجهات الدولة المعروفة، لكنه الوضع الاقتصادي العالمي الذي يمر بوضع استثنائي نتيجة جائحة فيروس كورونا، لذا على الحكومة القيام بمجهودات إعلامية كافية لشرح هذه الخطة الاستثنائية، ومحاولة الحكومة لتسريع معدلات النمو وتحسين البنية التحتية، كما تحتاج الحكومة من التأكد من عدم مزاحمة القطاع الخاص في الاستثمارات الذي يقوم بها من قبل وحاليا بفاعلية مثال الأنشطة العقارية والإنشاء والتشييد، والتأكد من وجود تشريعات قانونية جديدة تضمن عادلة المنافسة بين القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة، حفاظا علي مساهمة القطاع الخاص في الخطط المستقبلية، وبعد أن نتجاوز الظروف الاستثنائية.

محمـــود ســـامي الإمـــام
عضو مجلس الشيوخ
01008021818
m.samy@ms-elemam.com
مجلس الشيوخ

- يُشير تحليل الموارد القومية تناقص نسبة الموارد الخارجية لإجمالي ناتج العرض الكلي إلى مستوى ١٣.٨٪ وللناتج المحلي إلى مستوى ١٦٪، ويعكس ذلك تزايد الاعتماد الوطني على استيفاء احتياجاته الإنتاجية والاستهلاكية من الموارد الذاتية، وهي أمر يشجعنا على ضرورة اتجاه خطة التنمية الحالية والمستقبلية على زيادة المخصصات الموجهة لدعم الزراعة والصناعات المتوسطة والصغيرة، حتى تتزايد مساهمتهم في تغطية الاحتياجات وبالتالي تقليص فاتورة الواردات والحفاظ على الاحتياطي من العملات الأجنبية. ويتزايد أهمية ذلك في ظل اتجاه معظم دول العالم سواء في الاقتصاديات المتقدمة أو الاقتصاديات الناشئة لمحاولة تعظيم الاكتفاء الذاتي خاصة بعد المشاكل التي تعرضت لها خلال تداعيات فيروس كورونا وتأثر حركة النقل والتجارة العالمية وتوفر سلاسل التوريدات.

- على مستوي المساهمة القطاعية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لسنة الخطة، وكما هو موضح في الجدول (٨/٣)، يتبين لنا أن معدل نمو المستهدف يشمل مساهمة قطاعي التشييد والبناء والأنشطة العقارية في هذا المعدل بما يوازي حوالي 20 % من المعدل الكلي، وإذا قررنا إضافة قطاع الملكية العقارية شديد الصلة بالقطاعين فسوف يصبح المساهمة حوالي 25%، أي أن ربع النمو الاقتصادي المستهدف هو في قطاع العقارات بشكل عام. وهو شيء وأن كان مقبول في ظل أوقات أزمات الركود الاقتصادي، ومحاولة الخروج منها، إلا أننا نتحفظ أن يكون هذا النهج المستمر في تحقيق معدلات النمو المستهدفة، حيث إن الإصلاح الهيكلي الحقيقي كما أشرت وثيقة الخطة نفسها يجب أن يرتكز على ثلاث قطاعات رئيسية هي الزراعة والصناعات التحويلية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أو ما يعرف بالـ .(Real Economy)

- ولا نحتاج بالتأكيد للإشارة إلى أن مساهمة قطاع التشييد والبناء في خلق الوظائف وزيادة التشغيل يكون في جزء كبير منه وظائف موسمية وغير مستدامة بالنسبة لأغلبية العاملين في القطاع، بالتالي لا تؤدي وصول ثمار النمو الاقتصادي للأسفل.

- تَشتَمل الخطة الحالية على متغير جديد وهو إعلان رئيس الوزراء عن البدء في تطبيق المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الهيكلي للاقتصاد والتي تقول الحكومة أنه يأتي بعد نجاح المرحلة الأولي من الإصلاح الاقتصادي. ومن المفترض أن المرحلة الثانية من الإصلاح الاقتصادي (برنامج الإصلاح الهيكلي) تكون لإعادة هيكلة الاقتصادي والتركيز على ثلاث قطاعات تمثل الاقتصاد الحقيقي كما أسلفنا الذكر، وخاصة القطاع الصناعي.

- وهُنا يجب الإشارة إلى أن أرقام الخطة الاستثمارية لا تعكس حقيقة تقدم كيفية السعي لتحقيق أهداف المرحلة الثانية من الإصلاح الهيكلي كما هو واضح في جدول (١٢/٣) الخاص بالتوزيع القطاعي للاستثمارات الكلية، حيث نصيب الزراعة والغابات والصيد ٥.٩٪، والصناعات التحويلية بما فيها تكرير البترول ١٠٪، والاتصالات على ٤.٨٪، في حين أن قطاع مثل النقل والتخزين يستحوذ منفردا على ١٩.٦٪ من حجم الاستثمارات الكلية المستهدفة، في حين يستحوذ قطاعي التشييد والأنشطة العقارية مجتمعين على ١٠.٦٪. ويعكس هذا لمدي الحاجة لإعادة النظر في التوزيع القطاعي للاستثمارات والسعي إلى نقل بعض البنود من

استثمارات النقل إما إلى قطاعات الاقتصاد الحقيقي المستهدفة في المرحلة الثانية، أو نقل تلك الاستثمارات إلى قطاعات الخدمات التعليمية والصحية لتسريع التنمية البشرية المستدامة.

- يتضح أيضاً من جدول الاستثمارات الكلية أن مخصصات قطاع خدمات التعليم تصل إلى ٦٥.٣ مليار جنيه وبوزن نسبي ٥.٢٪، في حين تبلغ مخصصات قطاع خدمات الصحة ٦٤.٣٦ مليار جنيه وبوزن نسبي ٥.٢٪، ونرى أن هذين القطاعين في حاجة لإعادة نظر شديدة وضرورة العمل على مناقلة من بنود الاستثمارات الأخرى. مثال قطاع النقل أو التشييد والبناء إلى قطاعي الصحة والتعليم، ومن المعروف أن الاستثمار البشري دائماً ما يكون على رأس أولويات الدول التي تبحث بشكل حقيقي عن تنمية مستدامة، وهو الضامن لجني ثمار التنمية ووصولها لكافة مواطني الدولة.

- تتوزع الاستثمارات العامة (٩٣٣ مليار جنيه) كما هو موضح في الشكل (١٨/٣) من الخطة، بواقع ٣٨% للجهاز الحكومي، ٢٩% للهيئات الاقتصادية العامة، ٩% الشركات العامة، ٢٤% الاستثمارات المركزية. وفي هذا الشأن يجب الإشارة إلى أن التوزيع القطاعي للاستثمارات الحكومية به تداخل كبير (Overlapping) وعلى سبيل التحديد في الجزء الخاص بالاستثمارات المركزية من حيث مصادر أو جهات تمويلها، فمن الواضح أن تمويلها سوف يأتي من أحد المصادر الثالثة الحكومية فلماذا يتم فصلها ولماذا لا يوجد شفافية كافية في الخطة، ومن الواضح أن هذه الاستثمارات سوف تركز على خطة التنمية الريفية المتكاملة وخاصة مبادرة حياة كريمة.

- على مستوى استثمارات الجهاز الحكومي الواردة في الجدول (١٤/٣) البالغة ٣٥٨.١ مليار جنيه والتي تمثل الاستثمارات التي تمول من الموازنة العامة للدولة عن العام المالي محل الخطة ٢٢/٢١. لا يزال هناك التشوه التقليدي في توزيع الاستثمارات الحكومية كما هو موضح في الشكل (٢١/٣) من الخطة بين الجهات الفاعلة الثلاث: الجهاز الإداري للدولة - الهيئات الخدمية - الإدارة المحلية. حيث يستحوذ الجهاز الإداري للدولة على ٦١.٩% من جملة الاستثمارات الحكومية بواقع ٢٢١.٨ مليار جنيه، بينما يصل نصيب الإدارات المحلية إلى ٦% فقط من تلك الاستثمارات بواقع ٢١ مليار جنية فقط. يشير ذلك التشوه في التوزيع النسبي للاستثمارات لمشكلات هيكلية تتعلق بعدم فعالية المحليات في إدارة الاستثمارات العامة، بالرغم من الأهمية الشديدة لدورها في تحقيق الاستدامة الاقتصادية إعمالا لمبادئ الاستدامة المتعلقة بالتخطيط من أسفل.

- يُلاحَظ أيضاً في توزيع الاستثمارات الحكومية، بحسب جهة الإسناد كما هو موضح في الجدول (١٦/٣) سيادة وزارات معينة واستحواذها عن نسبة كبيرة من المخصصات الاستثمارية، حيث تستحوذ وزارة التخطيط على ٨٦.٤ مليار بواقع ٢٤.١ % من المخصصات الحكومية للاستثمار، أما وزارة الإسكان فتستحوذ على ٦٢.٣ مليار حوالي ١٧.٤ % من الاستثمارات الحكومية (وذلك بدون استثمارات هيئة المجتمعات العمرانية)، أي أن التخطيط والإسكان يستحوذون على نسبة ٤١.٥ % من المخصصات الاستثمارية للحكومة في العام القادم. تجدر الإشارة أن نسبة المخصصات المرتفعة للتخطيط يرجع لإشرافها

على مشروع الريف المصري (١٥٠٠ قرية)، وهي مشروعات رغم صلتها الشديد بالزراعة إلا أنها لا تدخل في مخصصات وزارة الزراعة. وفي هذا الشأن يجب لفت نظر وزارة التخطيط أن استخدام المخصصات الخاصة بالبنية التحتية في الجهاز الحكومي يجب أن توجه بشكل عادل إلي المناطق والمراكز التي لم تشملها خطة حياة كريمة، حتى يكون هناك حد أدنى من مستويات الرضا من أكبر قدر من المواطنين في كل أقاليم مصر، وهذه بديهيات تخص اعتبارات مختلفة تتعلق بدواعي السلم الاجتماعي.

- يجعلنا ذلك نفكر في آلية التخصيص الاستثماري في تلك المشروعات المتعلقة بتطوير الريف، والتي تركز على تطوير البنية التحتية والإنشاءات داخل الريف، ولكنها تولي أهمية أقل لتطوير أوضاع الفلاحين المعيشية وزيادة مستويات دخولهم، وتحسين العملية الزراعية نفسها، باستثناء الاستثمارات الموجهة لتبطين الترع. وهو ما يجعلنا نفكر في مدى شمولية خطط تطوير الريف واستدامتها، مع عدم إنكار أهمية تطوير البنية التحتية والمنشآت في الريف.

- نجد أيضاً في التخصيص الاستثماري ضعف بمخصصات وزارات التعليم والصحة حيث خصص للتعليم ١٥.١ مليار فقط بواقع ٤.٢ % من المخصصات الاستثمارية، والصحة ٢٠.٤ مليار بواقع ٥.٧% من المخصصات. أي أن التعليم والصحة في الاستثمار الحكومي يبلغ نصيبهما ٩.٩ % فقط من المخصصات الاستثمارية، وهي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بمخصصات الإسكان أو التخطيط.

- بخصوص استثمارات الهيئات الاقتصادية العامة من خارج الموازنة العامة، حيث قفزت هذه الاستثمارات من ١٠١ مليار إلى ٢٦٩ مليار جنيه بنسبة زيادة حوالي ١٦٦% كما هو موضح في الجدول (١٧/٣) من الخطة، ويتضح من هذا الجدول أن الهيئة القومية لمترو الأنفاق (التي تحولت لهيئة اقتصادية مؤخرا) وكذلك هيئة المجتمعات العمرانية يستحوذان معا على استثمارات تبلغ ١٧١ مليار جنيه مصري وبنسبة ٦٣٪ من خطة استثمارات الهيئات الاقتصادية. ويجدر الإشارة إلى أن جزء هام من تمويل استثمارات الهيئات الاقتصادية سيكون من التمويل الخارجي بمبلغ ٩٢ مليار جنيه مصري، منها فقط ٧٦.٣ مليار للهيئة القومية لمترو الأنفاق. ونرى أن الاستثمارات المكثفة في الهيئة القومية لمترو الأنفاق يجب أن يصاحبه جدوى اقتصادية؛ حيث أن المخصصات الاستثمارية الكبيرة، ستكون لمشاريع قومية كبيرة، كما سيرد لاحقاً في الخطة القطاعية التفصيلية. وهي 40 مليار جنيه للقطارين الكهربيين من العلمين للعين السخنة، ومن العاشر من رمضان إلى العاصمة الإدارية الجديدة، بالإضافة لخط المونوريل باستثمارات قدرها ٢٤.٤ مليار جنيه.

وهي استثمارات يمكن النظر بجدية في تأجيلها ومناقلتها لبنود أخرى داخل خطة النقل مثل تطوير الطرق ووسائل النقل الجماعي في المحافظات الإقليمية، أو إلى بنود الاقتصاد الحقيقي الثلاثة المستهدفة في المرحلة الثانية من خطة الإصلاح الهيكلي كما تم الإشارة إليه سابقاً.

- أيضاً تجدر الإشارة إلى أنه وبالرغم من المساهمة الفعالة للهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة في المشاريع القومية من إنشاء المدن الجديدة، والمجهودات الكبيرة للقضاء على العشوائيات، إلا أن المخرجات الملموسة

توضح وجود خلل هيكلي كبير في طريقة التوسع العمراني، وأنواع الإسكان الذي تقوم به الهيئة مع وزارة الإسكان. فهناك قدر كبير من الأنشطة العقارية للهيئة ترتكز على الإسكان الفاخر وفوق المتوسط؛ وهذا التوجه أدى إلى زيادة هائلة في حجم المعروض من هذه الأنواع من الوحدات السكنية، ونقص أو تشبع في الطلب. ومن الواضح أن ذلك سيصاحبه العديد من المشاكل، وأهمها حجم رأس المال العاطل في مشاريع سكنية غير مأهولة وغير قابلة حتى للاستغلال الاقتصادي نظرًا لعدم جدوى تأجيرها للغير، ووجود حالة من الركود في القطاع العقاري نتيجة هذه التخمة من المعروض، وما يمكن أن يؤدي إليه من تعرض الآلاف من العاملين في هذه القطاع لفقد وظائفهم، وأخيرًا وجود احتمالات كبيرة لتعثر عملاء هذا القطاع في سداد أقساطهم وعجزهم عن سداد مستحقات الشركات العقارية، مما يعرض القطاع بالكامل لأزمة اقتصادية هائلة. وبناءًا عليه يجب على هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة مراجعة خططها، والتركيز على الاحتياجات الحقيقة للمواطنين في مشاريعها المستقبلية، سواء السكنية أو البنية التحتية، والاتجاه إلى تغطية الفجوة الحقيقة في المساكن الاجتماعية لمحدودي الدخل.

- فيما يتعلق باستثمارات الهيئات الاقتصادية العامة الأخرى، هناك أيضاً خلل في توزيع الاستثمارات على هيئات مهمة أخرى، مثل الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل، والتي سوف تستثمر ٤٠٠ مليون جنيه فقط في ظل حديث الدولة عن تسريع وتيرة تنفيذ برنامج التأمين الصحي.

- بخصوص استثمارات الشركات العامة أو قطاع الأعمال العام، فتبلغ الاستثمارات المقدرة لها نحو ٨٠.٦ مليار جنيه وبنسبة ٩٪ من إجمالي الاستثمارات وبانخفاض مقداره ٩ مليار جنيه مصري عن الاستثمارات المقدرة عن السنة المالية ٢١/٢٠. وهنا يثير تحفظ لا يمكن إغفاله على أداء الوزارة المسئولة والشركات التابعة لها، ومدى مساهمتها في نمو الاقتصاد القومي، خاصةً وأن هذا القطاع الحكومي يمتلك قَدر كَبير من الأُصول غير المُستغلة، التي يمكن إدارتها وإحسان استغلالها بشكل يُساهم في تحقيق جزء هام من خطة الإصلاح الهيكلي (المرحلة الثانية). حيث أن هذا القطاع يحتوي على شركات تنتمي إلى القطاعات الثلاثة التي يرتكز هذا البرنامج عليها. وقد يتطلب الأمر إعادة هيكلة كاملة لأعمال الوزارة، وتحويل مهامها على الوزارات المختلفة، على غرار ما تم من في وزارة الاستثمار وتحويل مهامها إلى الوزارات المختصة بكل قطاع اقتصادي أو خدمي.

- وكما أسلفنا فقد زادت الاستثمارات المركزية بحوالي 75% عن السنة الماضية، لتصبح 225 مليار جنيه أي ما يوازي 24% من جملة الاستثمارات العامة، وقد استحوذ قطاع الصرف الصحي على حوالي ٣٤.٤% من هذه الاستثمارات بواقع ٧٦.٦ مليار جنيه، بينما استحوذت الصناعات التحويلية على ٢٧ مليار فقط بواقع ١٢ % من الاستثمارات المركزية، وهي أقل من قطاعي التشييد والبناء والأنشطة العقارية مجتمعان، والذين بلغ نصيبهما ١٥.٧%. ومن الملحوظ أيضاً أنه وبالرغم من استهداف الخطة تطوير الريف كمحور أساسي للتنمية، إلا أن الاستثمارات المركزية الموجهة للزراعة 16.5 مليار فقط أي ٧.٢ % من الاستثمارات المركزية كما هو موضح في جدول (١٨/٣).

محمـــود ســـامي الإمـــام
عضو مجلس الشيوخ
01008021818
m.samy@ms-elemam.com

- فيما يتعلق بالاستثمارات الخاصة مازالت هذا البند ضمن خطة الاستثمارات الكلية للدولة يأخذ اتجاه تنازلي منذ عام ١٩/١٨ وحتى الآن، فقد بلغت نسبة مساهمة الاستثمارات الخاصة في عام ١٩/١٨حوالي ٤٦٪ من جملة الاستثمارات الكلية، في حين بلغت هذه النسبة الآن ٢٥% فقط من حجم الاستثمارات الكلية. وتبرر الحكومة تدني نسبة مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار بالتأثيرات الآنية والمستقبلية لجائحة كورونا وحالة انعدام اليقين في السوق، وهو شيء قد يكون صحيح جزئياً ولكن ليس السبب الأساسي.

- يُحيلُنا ذلك لمُشكلةٍ عميقةٍ في الاقتصاد المصري، فعلى الرغم من إجراءات الإصلاح الاقتصادي والتي نظرياً كان من المفترض أن تزيد من مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار، إلا أن ذلك لم يحدث. وتتعدد الأسباب والعوامل الدافعة لذلك ومنها:
  1. تأثير المزاحمة الحكومية في التمويل من الحكومة بسبب زيادة الاعتماد على الاقتراض.
  2. حالة الركود التي تلت قرار التعويم ورفع أسعار الفائدة.
  3. مدى مناسبة بيئة الأعمال في مصر خاصة مع التوسع في الاستثمار من قبل الحكومة والهيئات المدعومة من جهات حكومية والتي لها تأثير سلبي على المنافسة في السوق.

- على مستوى توزيع الاستثمارات التي يقوم بها القطاع الخاص في مصر، ما زال التشوه الأساسي موجودًا، حيث يستحوذ قطاع الأنشطة العقارية على 19.2 % من الاستثمارات، وإذا أضفنا قطاع التشييد والبناء شديد الصلة فإن القطاعان يستحوذان على ما يقرب من ربع استثمارات القطاع الخاص.

- أن الطبيعة الريعية للقطاعين المشار إليهما في النقطة السابقة تؤثر على تدفق الاستثمارات الخاصة لقطاعات أهم كثيفة التشغيل وتتوافق مع أهداف المرحلة الثانية من الإصلاح الهيكلي، مثل الصناعات التحويلية والتي تستحوذ على ١٣.٣% فقط من الاستثمارات الخاصة.

- يؤثر ذلك التشوه الهيكلي على مدى جودة الوظائف الموجودة في الاقتصاد، فكلما زادت الاستثمارات في قطاع الأنشطة العقارية والتشييد والبناء سواء من القطاع العام أو الخاص، فإن ذلك ينتج وظائف أقل جودة واستدامة لأن معدلات الأجور أقل في القطاعين وخاصة أنهم يعتمدون على عمالة غير منتظمة في أحيانٍ كثيرة. لا زال القطاع الصناعي المصري ورغم كل مشكلاته ما زال ينتج وظائف أفضل جودة واستدامة من التشييد والبناء والقطاع العقاري.

محمـــود ســـامي الإمـــام
عضو مجلس الشيوخ
01008021818
m.samy@ms-elemam.com

التنمية القطاعية

الزراعة

- تعتمد خطة التنمية الزراعية على 3 محاور، وهي: تحسين الإنتاجية الزراعية، ورفع مستوى الأمن الغذائي، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

- يُواجه قطاع الزراعة العديد من المخاطر، خاصة مع التبعات المحتملة لأزمة سد النهضة ومحاولة الحفاظ على المتاح من الموارد المائية، بالإضافة للعديد من التحديات مثل تفتت الملكيات الزراعية، والزيادة السكانية، وتدهور التربة، وغياب خطط الإرشاد والزراعات التجميعية، وتردي الوضع الاقتصادي للفلاحين وصغار المزارعين، ومع ذلك تبدو الخطة المعلنة طموحة في مجال الزراعة لحد كبير.

- يُعد مشروع المليون ونصف فدان (مستقبل مصر والدلتا الجديدة)، هو المشروع الرئيسي في خطة التنمية الخاصة بالزراعة، والذي تفترض الخطة الانتهاء منه خلال ٥ سنوات، بتوسع أفقي في أكثر من اتجاه، لكن المستهدف السنوي من زيادة الفدادين المستصلحة والمزروعة ربما يكون مبالغ فيه، فقد تطورت المساحات التي يجري استصلاحها وزراعتها بالفعل خلال السنوات الماضية من ١٥٠ ألف فدان في عام ٢٠/١٩، إلى ١٩٧ ألف فدان في عام ٢١/٢٠، ويستهدف في العام القادم الوصول إلى ٢٢٠ ألف فدان، وهو ما يستحق الملاحظة والسؤال حول توافق الخطط المعلنة مع التنفيذ.

- هُناك ملاحظة أخرى ومستمرة حول تضارب الأرقام الخاصة بمشروع "تبطين الترع" والذي يستهدف توفير ٥ مليار متر مكعب من المياه، عبر تبطين ٢٠٠٠ كم من الترع، وبحسب الخطة فالمبلغ المخصص للمشروع ٦٨ مليار جنيه، بينما يتردد في وسائل الإعلام رقم مختلف تماماً وهو ٩٨ مليار جنيه.

- وفي إطار محاور الخطة ومستهدفاتها في قطاع الزراعة، للحفاظ على الموارد المائية، بتقليل مساحات زراعة الأرز، ومحاولة الاعتماد على السلالات والمحاصيل قليلة الاستهلاك للمياه، نتساءل عن عدم وضع برنامج للاعتماد على سلالة مثل "أرز عرابي" في زراعة الأرز كمشروع موسع، نظراً لنجاح هذه السلالة عبر العديد من التجارب في زيادة إنتاج المحصول وأخرها في محافظة الوادي الجديد، وتقليل استهلاك واستخدام المياه، وإمكانية زراعته في أراضي صحراوية، مما يعد برنامج نموذجي ضمن خطة تنمية الزراعة.

- لم تعالج الخطة أو تتفاعل بشكل جيد مع آثار جائحة كورونا على زيادة تكاليف الإنتاج على الفلاحين، وانهيار أسعار العديد من المحاصيل نتيجة تعطل سلاسل الإمداد الغذائية، واضطراب عمليات التصدير، رغم وجود بعض الفرص الجيدة نتيجة تعطل المحاصيل في كثير من الدول، لكن غياب التنسيق والتعاون الجيد بين وزارة الزراعة والتجارة، ونقابة الفلاحين، أدى لتضرر الفلاحين والمزارعين بشكلٍ بالغ من انهيار أسعار المحاصيل، واستغلال السماسرة والوسطاء للأزمة، وغياب أي دعم حقيقي بالتسويق والترويج أو إتاحة أسواق بعينها في كل محافظة بأسعار استرشادية للمحاصيل تقلل من خسائر الفلاحين.

محمـــود ســـامي الإمـــام
عضو مجلس الشيوخ
01008021818
m.samy@ms-elemam.com

- ولذلك فإن خطة التنمية الزراعية تحتاج بشكل حقيقي لتبني برنامج للزراعة التجميعية، وربط الإنتاج الزراعي للفلاحين بالاحتياجات الفعلية للسوق المحلي وفرص التصدير للأسواق الخارجية، وتفعيل أدوار مكاتب التمثيل التجاري في الدول المستوردة لتحديث الاحتياجات، ودراسة إمكانية تعويض المزارعين المتضررين أصحاب الحيازات الأقل من 5 فدان، مع تثبيت وتطوير برنامج لدعم صغار الفلاحين في مدخلات الإنتاج عالية التكلفة. وهذا قد يحتاج بعض التشريعات القانونية المُلزمة التي يجب أن يتبناها مجلس النواب بالتنسيق مع وزارة الزراعة.

- يتبقى أن مبادرة " حياة كريمة " الحاضر الغائب الأهم في خطة تنمية الزراعة، فلا تشتمل المبادرة المخصصة لتطوير الريف المصري، أي برامج لدعم الفلاحين، أو تطوير برامج الري، أو زيادة المساحات المزروعة، أو تطوير أعمال الجمعيات الزراعية، أو دعم مُدخلات الإنتاج الزراعي، على الرغم من أن 70% من سكان الريف يعملون بالزراعة، بشكل جُزئي أو كامل. لذلك فمن المُستغرب اقتصار مبادرات ومشاريع تطوير الريف المصري، على تطوير الإنشاءات والبنية التحتية فقط.

الصناعات التحويلية

- بحسب الأرقام المعلنة في خطة التنمية، فإن إجمالي استثمارات الصناعات التحويلية غير البترولية هو ١٠٩.١ مليار جنيه، بواقع استثمارات مركزية بقيمة ٢٧.٤ مليار جنيه (بنسبة ٢٥.١%)، أما استثمارات الجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية والشركات العامة بلغت ٣٩.٥ مليار جنيه (بنسبة ٣٦.٢%)، أما استثمارات القطاع الخاص بلغت قيمتها المتوقعة ٤٢.٢ مليار جنيه (بنسبة ٣٨.٧ %).

- أي أن إجمالي استثمارات الحكومة والقطاع العام تخطت نسبتها ٦١% من الاستثمارات في الصناعات التحويلية، بينما استثمارات القطاع الخاص تقف عند حاجز ال ٣٨%، وهي جزء من الصورة العامة لضعف مساهمة واستثمارات القطاع الخاص.

- هناك استثمارات تقوم بها وزارة التجارة والصناعة سواء بتوفير مجمعات صناعية، أو طرح أراضي صناعية مُرفَّقَة تصل ل ٨ مليون متر، وإصدار ١٨ ألف رُخصة صناعية جديدة، وهي إجراءات جيدة ومفيدة في المجمل، لكنها متكررة مع كل وزارة وكل خطة تنمية، ولا يزال نصيب إجمالي الصناعة من الناتج الإجمالي المحلي يتراوح من ١٥ - ١٧ % منذ الثمانينيات حتى اليوم، مع ثبات هيكلها في الصناعات الوسيطة والصناعات الاستهلاكية، وثبات الصناعات التحويلية عند ١.٥% من الناتج الإجمالي.

- يأتي ذلك نتيجة هناك غياب لـ "استراتيجية تنمية صناعية" حقيقية، بمعنى إحداث تحول هيكلي نحو الأنشطة التي يتوقع أن تسهم بشكل أكبر في النمو الاقتصادي، وهو مفهوم لا يرتبط فقط بالصناعات التحويلية ولكن أيضاً بالخدمات المرتبطة بالصناعات التحويلية، وبشكل عام وضع الاستراتيجية ومتابعة تنفيذها هو أمر متعلق بالسياسات الحكومية العامة، وليست وزارة التجارة والصناعة فقط.

محمـــود ســـامي الإمـــام
عضو مجلس الشيوخ
01008021818
m.samy@ms-elemam.com

- هناك غياب تام للحديث عن سياسة أو إجراءات لحماية المنافسة ومنع الاحتكار، رغم أهميتها الكبيرة في تشجيع مناخ الاستثمار الصناعي، وتحفيز دخول القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا الغياب يشير لعدم وجود تكامل في سياسات وخطة تنمية الصناعات.

- تتضمن الخطة إنشاء مناطق ومجمعات صناعية، لكن يغيب عنها عدم إنشاء مناطق صناعية متخصصة، ومدن تكنولوجية متقدمة ذات روابط إنتاجية وخدمية، فضلاً عن عدم معالجة استمرار تعدد الجهات المسؤولة عن المناطق الصناعية وعن ترفيقها.

- يغيب الحديث في خطة تنمية الصناعات، عن السياسات التجارية، فرغم بعض محاولات تخفيف القيود الجمركية، لا يزال هناك أزمات في استخدام التعريفة الجمركية، مما يجعل حركة الواردات إما نشيطة بشكل يضعف من قدرة المنتج المحلي على المنافسة، أو الحماية المبالغ فيها على نحو يؤثر على الجودة، وهي أحد البنود الهامة لتطوير استراتيجية وخطة الصناعة.

الكهرباء والطاقة

- في قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة، نلاحظ استمرار اتجاه الهبوط في الاستثمارات الكلية، وهو شيء طبيعي ومنطقي حيثُ انخفضت الاستثمارات الكلية من ١٢٣.٦ مليار جنيه في العام ١٩/١٨ إلى حوالي ٤٣ مليار جنيه فقط في العام الحالي. كان هذا الانخفاض نتيجة ضخ الحكومة استثمارات كبيرة في القطاع من ٢٠١٥ وحتى ٢٠٢٠ لذلك من الطبيعي أن يتراجع هذا المعدل.

- لكن على مستوى توزيع الاستثمارات في القطاع، ما زالت هُناك سيطرة مُطلقة للاستثمارات العامة مُمَثلة في ٢١.٧ مليار (٥٠.٥ %) يقوم بها الجهاز الحكومي، و٢٠.٦ مليار جنيه (٤٨%) من خلال الاستثمارات المركزية، بينما تتضاءل نسبة مشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات لتصل لحوالي ٦٥٠ مليون جنيه فقط بواقع ١.٥% من الاستثمارات الكلية في القطاع.

- ضعف مشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات الكلية للقطاع هو جرس إنذار؛ لأنه يُهدد التحول في أنواع الطاقة المستهدفة من الحكومة، حيث من المفترض أن نبدأ بالاعتماد أكثر على الطاقة المتجددة وخاصة القطاعات التي تمتلك فيها مصر ميزة نسبية مثل الطاقة الشمسية.

- إذا كانت الحكومة تُريد تسريع عملية التحول كما هو مذكور في مستهدفات الخطة فإن عليها إجراء المزيد من الإصلاحات التي تدعم إشراك القطاع الخاص في مجالات الطاقة المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية.

محمـــود ســـامي الإمـــام
عضو مجلس الشيوخ
01008021818
m.samy@ms-elemam.com

قطاع البترول والثروة المعدنية

- تتوزع الاستثمارات الخاصة بالقطاع بشكل متوازن، حيث تُساهم الهيئة العامة للبترول والشركات العامة بنسبة ٢٨.٩% من جملة الاستثمارات المقدرة بمبلغ ٦٥.٣ مليار جنيه، بينما تساهم الاستثمارات المركزية على ٢.٩% من هذه الاستثمارات وترتفع مساهمة القطاع الخاص لتبلغ ٦٨.٨٪ من الاستثمارات الكلية.

- إن ارتفاع مُساهمة القطاع الخاص في مجال البترول والثروة المعدنية هو شيء منطقي؛ بسبب وجود الكثير من الشُركاء الأجانب وخاصة في مجال تطوير الحقول أو الاستكشافات الجديدة ،ولكن على الحكومة السعي إلى زيادة دخول القطاع الحكومي والمصري في هذه الصناعات التي تُسيطر عليها شركات أجنبية من أجل أهداف الأمن القومي ومن أجل أهداف اقتصادية أخرى.

قطاع النقل

- هناك قفزة كبيرة في الاستثمارات الكلية المستهدفة لقطاع النقل، فمن المستهدف أن تصبح الاستثمارات في السنة الحالية ٢٤٤.٧ مليار جنيه بنسبة نمو تقدر ١٠٤.٤ % عن السنة الماضية، والتي كانت فيها الاستثمارات الكلية حوالي ١١٩ مليار جنيه.
- حوالي ٩٠% من هذه الاستثمارات هي استثمارات حكومية بسبب المشروعات القومية التي سوف تستمر الحكومة في تمويلها هذا العام، بينما يساهم القطاع الخاص ٢٢.٢ مليار جنيه فقط.

- تسيطر الهيئات الاقتصادية في قطاع النقل على ٨٦ % من الاستثمارات الحكومية في القطاع، بسبب الكثافة الاستثمارية لهيئة مترو الأنفاق، والتي تستحوذ وحدها على استثمارات ب١١٢ مليار جنيه أي حوالي ٧٧ % من الاستثمارات المخصصة للهيئات الاقتصادية في القطاع.

- فيما يتعلق بمصادر تمويل الاستثمارات فإن الملاحظ زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي، بفعل القروض التي تتلقاها هيئة مترو الأنفاق وهيئة السكة الحديد والتي تبلغ حوالي ٨٦.٤ مليار جنيه.

- استثمارات الهيئة القومية لمترو الأنفاق هي التي تستحوذ على أغلب الاستثمارات الجديدة، بسبب تخصيص مشروعات مثل قطار العين السخنة – العلمين، ومشروع المونوريل من العاصمة إلى ٦ أكتوبر والقطار الكهربائي (عدلي منصور – العاصمة الإدارية) لهيئة مترو الأنفاق.

- يمكننا ملاحظة أن الفصل في تبعية الاستثمارات لهيئة المترو على الرغم من أنها مشاريع سكك حديد هو شيء يفيد أن هناك تفاوت في كفاءة الإدارة بين الهيئتين أو ربما راجع لاستطاعة الحكومة الاقتراض بضمان أصول هيئة المترو، والتي لها جودة أفضل بالطبع من هيئة السكك الحديدية التقليدية.

- مشاريع القطارات السريعة الثلاث (العين السخنة – العلمين) و(المونوريل) والقطار الكهربائي من العاشر للعاصمة تستحوذ على حوالي ٦٤.٥ مليار جنيه، بينما تصل استثمارات السكة الحديدية التقليدية في مصر كلها لحوالي لأقل من نصف هذا الرقم ٢٧.١ مليار جنيه.

- هنا يجب الحديث عن الطبيعة الاستثمارية للخطة في قطاع النقل، والتي تُفيد فئة قليلة من المواطنين على الرغم من معاناة كثير من المواطنين مع السكك الحديدية القديمة في مصر.

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

- هناك أهمية كبيرة للغاية لقطاع الاتصالات والمعلومات في جذب الاستثمارات وتحسين بيئة الأعمال، وهو يُعد أحد القطاعات التي تتنامى سريعاً، لكن هناك عدة مشاكل وأزمات لم تعالج داخل القطاع، وتوزيع الاستثمارات والخطط يعكس هذه المشاكل.

- تحسُّن وضع مصر في مؤشرات الانترنت الدولية، لكن حالياً مصر في المركز رقم ٧٣ من أصل ١٨٠ دولة في (مؤشر الانترنت الشامل) بمتوسط سرعة ٣٤ ميجا بايت /ث، وهو أقل من المتوسط العالمي الذي يبلغ ٦٠ ميجا بايت / ث، وهو ما يجعلنا في المركز الرابع أفريقياً بعد جنوب أفريقيا والمغرب وكينيا، والتاسع عربياً.

- الأسباب الرئيسية لذلك، هو ضعف البنية التحتية للاتصالات، نتيجة عدم استكمال شبكات "الألياف الضوئية"، وكذلك ضعف اعتماد المستخدمين على الإنترنت الأرضي بنسبة ٨.٨ مليون مشترك، مقابل ٥٢.٤ مليون مستخدم للإنترنت عن طريق المحمول بمعدل نمو 34%.

- على مستوى الاستثمارات، فتبلغ نسبة الاستثمارات الحكومية واستثمارات الهيئات الاقتصادية ٥٤.٤% وهي أرقام تدل على ضعف الاستثمارات الخاصة في قطاع الاتصالات، وهو عكس المطلوب لتنمية القطاع وتطوره.

- بالنظر أيضاً لتوزيع الاستثمارات الحكومية جغرافياً، فلا يزال هناك مشكلة كبيرة في ربط المحافظات بالإنترنت فائق السرعة، وتطوير شبكات الألياف الضوئية، في مقابل تركيز الاستثمارات الحكومية الأكبر في العاصمة الإدارية الجديدة، ومدينة المعلومات ومدينة المعرفة، باستثناء ما تم تخصيصه لمبادرة حياة كريمة.

- نفس الأمر في توزيع الاستثمارات جغرافياً ورغم زيادة أعداد ماكينات ال ATM لكن لا تزال هناك مشكلة إهمال لوجود الماكينات في القرى، خاصة في المراكز ذات المساحات الجغرافية الواسعة، حيث تتمركز ماكينات الصرف الآلي في المركز فقط، وهو ما يسبب معاناة كبيرة لأهالي القرى.

-

- ورغم الإنفاق على تطوير مكاتب البريد، لكن لاتزال هناك مشاكل كبيرة نتيجة ضعف بنية الانترنت، تعيق التحول للشمول المالي، ويرى الجميع الزحام الشديد في مكاتب البريد لكبار السن شهرياً دون وضع حلول مبتكرة، تسهل عمليات تحويل الأموال على أكثر من ١٠ مليون مستفيد من المعاشات بشكل شهري.

قطاع قناة السويس

- الاستثمارات المستهدفة في العام الحالي لقناة السويس حوالي ١٣.١مليار جنيه، تستحوذ المشروعات القومية منها على حوالي ٤٩.٥%، تشمل تلك المشروعات بناء ٣٤ سفينة صيد، وتطهير بحيرة المنزلة ومريوط وتكريك منتجع الجلالة وميناء أبو قير البحري.

- يُلاحَظ أن استثمارات مشروعات المجرى الملاحي والتي تتضمن تعميق التفريعة الغربية، وتوسعة مناطق الانتظار في البحيرات المرة ما زالت أقل من المتوقع بمقدار ١.٠٥ مليار جنيه، والتي لابد أن تزيد حتى لا تكرر حادثة إيفرجرين مرة أخرى.

- يُلاحَظ أيضاً الغياب شبه الكامل للاستثمارات في مشروع المنطقة الاقتصادية للقناة، والتي على الرغم من الأحاديث الحكومية المتكررة عنه إلا أنه مازال هناك ضعف في الاستثمارات الموجهة له من الاستثمارات الكلية لهيئة قناة السويس. ويُشير ذلك إلى ضعف في عملية وجذب الاستثمار في أهم منطقة حيوية في العالم، خاصة في ظل تنامي مشاريع دولية أخرى لممرات مائية ربما تمثل خطر على قناة السويس مستقبلاً، وهو ما يزيد من أهمية وضرورة بدأ تطوير المنطقة الاقتصادية للقناة.

قطاع السياحة

- تعرض القطاع السياحي لصدمة كبيرة بسبب تفشي الجائحة في ٢٠٢٠، انعكس ذلك على أعداد السائحين والتي انخفضت بنسبة ٧١ % خلال العام ٢٠٢٠، ومن المُتوقع أن يأخذ القطاع سنتين على الأقل حتى يعود لمستويات الإيرادات قبل الجائحة بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي.

- هُناك غياب شبه كامل في مستهدفات القطاع السياحي في الحديث عن خطة التطعيم شديدة الصلة بعودة السياحة لمستويات ما قبل الجائحة، فعلي الرغم من الانفاق على الحملات الاعلانية والترويج السياحي إلا أن كل ذلك لن يكون له تأثير حال بدون تسريع وتيرة اللقاح في مصر كما أسلفنا الذكر.

- من المستهدف زيادة الاستثمارات الكلية الموجهة للقطاع السياحي إلى ٨.٥ مليار جنيه منها حوالي ٨٢% من القطاع الخاص و١٨ % من الشركات الحكومية.

- الاستثمارات الحكومية سوف تتركز في مشاريع مثل المتحف المصري الكبير، والممشى السياحي في الأقصر وأسوان، وغيرها من مشاريع البنية التحتية للطرق في المناطق السياحية المختلفة.

محمـــود ســـامي الإمـــام
عضو مجلس الشيوخ
01008021818
m.samy@ms-elemam.com

التنمية البشرية والاجتماعية

مبادرة حياة كريمة

- تعتبر مبادرة حياة كريمة من أفضل مخرجات عمليات التنمية التي تمت خلال الخمس سنوات الماضية، ولعلها من المبادرات التي تعمل بالفعل على تجنب أخطاء الماضي في عدم وصول ثمار التنمية إلى أسفل، ولكن يتبقى أن الملاحظة الرئيسية حول مبادرة حياة كريمة ومحور تنمية الريف، هو الطريقة غير المعلنة أو المسببة لاستهداف بعض المراكز دون أخرى، بالرغم من وجود بعض المعايير المعلنة ولكن لا نستطيع رؤيتها على أرض الواقع، أيضا يلاحظ عدم التوزيع العادل للمرحلة الحالية على محافظات مصر حسب نسب السكان. يستطيع من يقرأ جدول (١٦/٥) أن يلاحظ التفاوت الكبير في عدد المستفيدين في كل محافظة كنسبة لإجمالي سكان المحافظة، ففي محافظة البحيرة يبلغ عدد المستفيدين ٤٤٪ من سكان المحافظة وتصل تلك النسبة ل٤٧٪ في أسيوط، في حين تبلغ ١٩٪ في بني سويف. أما على مستوى محافظات الدلتا، ففي حين تبلغ نسبة المستفيدين في المنوفية ٢٢٪، تبلغ في الدقهلية ٥.٣٠٪ وفي الشرقية ٤.٣٥٪، ولا يعتقد أن مستويات الفقر في المنوفية تزيد بأي حالٍ من الأحوال عن مثيلاتها في الدقهلية أو الشرقية.

- وبِّناءًا عليه نوصي بشدة، بأن تقوم الحكومة بإعادة النظر في مسار الخطة، وتلافي عيوب عدم التوزيع العادل لمخصصات مبادرة حياة كريمة. ومن المُقترح أن يتم تعديل الخطة بحيث تكون في شكل مشروعات قومية تُغطي كل الريف وتنفذ على عدة سنوات. على سبيل المثال من الممكن أن تكون خطة العام الحالي إيصال الصرف الصحي لمحافظات الريف، وتكون خطة العام التالي إيصال المياه والعام الذي يليه تطوير المدارس والمستشفيات. إن تغيير نمط الخطة بهذا الشكل يكفل أن تصل ثمار التنمية لمعظم سكان مصر في الريف وبشكل متوازي وأكثر عدالة، بما يزيد من معدلات الرضا والسلم الاجتماعي في أكبر مساحة في أقاليم مصر.

- كذلك هناك أيضاً تخوف من التضارب بين الاستثمارات الخاصة بمبادرة حياة كريمة، والمخصصات القائمة بالفعل للاستثمارات الحكومية الأخرى في قطاع البنية التحتية، عبر تسخير كافة المخصصات للاستثمارات المحلية في البنية التحتية إلى مبادرة حياة كريمة فقط، وهذا سوف يزيد هذا من حالة الاحتقان والغضب بين مراكز وقري الجمهورية خارج حياة كريمة.

التنمية المكانية

- إن المُطَّلِع على خِطة التنمية المكانية يُمكنه الوصول بشكل كبير إلى أن خطة العام القادم تفتقد للتوزيع العادل للمُخصصات على محافظات مصر المختلفة، بشكلٍ يُراعي توزيع الموارد بما يتناسب مع عدد السكان في كل محافظة. فعلى سبيل المثال اما هو معروض في الجدول رقم (٤/٦) والخاص بتوزيع مخصصات دواوين عموم المحافظات، محافظة مثل الدقهلية والتي لا تتمتع بقدر كافي من مخصصات مبادرة حياة كريمة، والتي يبلغ عدد سكانها نسبة ٦.٧٨٪ من إجمالي عدد سكان الدولة يبلغ مخصصات ديوان المحافظة بها نسبة ٣.٢٪ من مخصصات كافة الدواوين، وفي الجدول (٦/٦) الخاص بتوزيع استثمارات برنامج رصف الطرق والكباري، يبلغ نصيب نفس المحافظة نسبة ٣.٥٪، وفي الجدول (٧/٦) الخاص بتوزيع استثمارات برنامج

محمـــود ســـامي الإمـــام
عضو مجلس الشيوخ
01008021818
m.samy@ms-elemam.com

مد وتدعيم شبكات الكهرباء تصل نسبة المحافظة ٠.٦٪ وفي الجدول (٩/٦) والخاص بتوزيع استثمارات برنامج الامن والاطفاء نسبة ٢.٥٪ من إجمالي المخصصات، وفي الجدول (١٠/٦) والخاص ببرنامج تدعيم احتياجات الوحدة المحلية تبلغ النسبة ٢.٥٪. إنَّ هذا التوزيع غير العادل للموارد كما أسلفنا له تداعيات كثيرة على حالة الرضا المجتمعي والسلم الاجتماعي.

- وفي نفس السياق نشير إلى أن المناطق الحضرية في محافظات القاهرة الكبرى والمناطق المحيطة بها، تستفيد بشكل أكبر في كل عام من الاستثمارات الكلية دون المحافظات الإقليمية الأخرى، فمخصصات الخطة الاستثمارية للهيئة القومية لمترو الأنفاق مثلاً في هذا العام والبالغة ١١٢ مليار جنيه، سيذهب جزء كبير منها لأعمال القطار الكهربائي و المونوريل وهي استثمارات ستتمتع بها الكتلة السكانية في القاهرة الكبرى على حساب احتياجات أساسية في المحافظات الإقليمية التي تفتقد معظمها لصرف صحي أو طرق ووسائل مواصلات مقبولة.

- ويجب إعادة النظر في تلك الأمور، وإجراء مُناقلات في المُخصصات بين المحافظات بشكل يضمن العدالة الجغرافية في التنمية والاستثمارات الحكومية، ودعم النطاق الجغرافي الأقل دخلاً، والأكثر احتياجاً للتنمية.